الأمم المتحدة

A/75/500

الجمعية العامة

Distr.: General
9 October 2020
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والسبعون

البند 34 من جدول الأعمال

منع نشوب النزاعات المسلحة

رسالة مؤرخة 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجّهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أكتب إليكم للتنديد بالأحداث الأخيرة التي تهدد وتقوض دعائم السلام والأمن في فنزويلا ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

ففي 30 أيلول/سبتمبر 2020، قامت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، دون سابق إنذار، بنصب المدمرة USS William P. Lawrence (DDG-110) التابعة للقوة البحرية للولايات المتحدة على مسافة 16,1 ميلا بحريا من ساحل فنزويلا، في مكان يشكل من الناحية القانونية جزءا من المنطقة المتاخمة لبحرنا الإقليمي.

وهذه ليست حادثة معزولة، إذ في 15 تموز/يوليه 2020، اقتحمت المدمرة USS Pinckney (DDG 91) التابعة للقوات البحرية للولايات المتحدة المنطقةَ الفنزويلية المتاخمة وتمركزت على بعد 15,9 ميلا بحريا من المطار الرئيسي في فنزويلا، في مياه قريبة جداً من بحرنا الإقليمي وعلى بعد 40 كيلومتراً فقط من العاصمة الفنزويلية كاراكاس.

وتأتي هذه العمليات في سياق أكثر من ثلاث سنوات من التهديدات المتكررة الصادرة عن الرئيس دونالد ترامب ومسؤولين من حكومته باستخدام القوة العسكرية ضد فنزويلا، وهو ما يشكل تصعيدا في الأعمال العدوانية الرامية إلى إشعال فتيل حادث ذي طابع عسكري.

وقد نددنا في رسائل وجهناها سابقا إلى مجلس الأمن بتاريخ 6 آب/أغسطس 2019 (S/2019/641) و 20 أيلول/سبتمبر 2019 (S/2019/765) و 3 نيسان/أبريل 2020 (S/2020/277) و 13 أيار/مايو 2020 (S/2020/399)، بالتهديدات الصادرة عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

20-13272 (A) 141020 151020

الرجاء إعادة استعمال الورق

باستخدام القوة العسكرية ضد فنزويلا، والتي تمثل انتهاكا سافرا للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

وفي 10 تموز/يوليه 2020، أكد الرئيس دونالد ترامب في إطار حملته الانتخابية أن "شيئا ما سيحدث في فنزويلا" قريبا، مضيفا في الوقت ذاته أن الولايات المتحدة "سيكون لها دور كبير في ذلك[1]. وفي نفس اليوم، نعت كل من الرئيس دونالد ترامب، ووزير الدفاع، مارك إسبر، وقائد القيادة الجنوبية للولايات المتحدة، كريغ فالر، فنزويلا بكونها دولة مارقة وأنها خطر على الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، بينما قال مستشار الأمن القومي للولايات المتحدة، روبرت أوبراين، إن "الولايات المتحدة ستواصل حملة الضغط القصوى على نظام مادورو (...) وهذه العملية هي جزء من ذلك المسعى"[2]. وهذه التصريحات هي دليل على سياسة المغامرة العسكرية التي تنخرط فيها الحكومة الحالية للولايات المتحدة ضد فنزويلا.

وتتخذ حكومة الولايات المتحدة الأمريكية "مطالبةً مفرطة" مزعومةً بأراض من جانب جمهورية فنزويلا البوليفارية ذريعةً لعملياتها العدوانية في المنطقة المتاخمة للبحر الإقليمي لفنزويلا. وهذا عذر سخيف وباطل. فسلطة فنزويلا تتفق مع أحكام المادة 24 من اتفاقية جنيف بشأن البحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة، المؤرخة 29 نيسان/أبريل 1958، التي اعترفت بها فنزويلا والولايات المتحدة الأمريكية، وهي تنص على ما يلي:

"1 - للدولة الساحلية أن تقوم، في منطقة من أعالي البحار متاخمة لبحرها الإقليمي، بممارسة السيطرة اللازمة من أجل:

(أ) منع خرق أنظمتها الجمركية أو الضريبية أو المتعلقة بالهجرة أو الصحة داخل إقليمها أو بحرها الإقليمي؛

(ب) المعاقبة على ما يرتكب داخل إقليمها أو بحرها الإقليمي من خرق للأنظمة المذكورة أعلاه.

2 - لا يجوز أن تمتد المنطقة المتاخمة إلى أبعد من اثني عشر ميلا من خط الأساس الذي يقاس منه عرض البحر الإقليمي".

فمن الواضح إذن أن جمهورية فنزويلا البوليفارية تمتلك بالفعل سلطة محدودة في هذه المنطقة المتاخمة. وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية هي التي لا تمتلك أي نوع من السلطة وترفض الاعتراف بالتزاماتها الدولية الواقعة بموجب اتفاقية جنيف لعام 1958، حيث تختلق "مطالبة مفرطة" وهمية من جانب فنزويلا لغرض نصب معدات عسكرية على بعد بضعة أميال من سواحلنا.

---

(1) انظر https://www.mintpressnews.com/trump-tells-florida-crowd-something-will-happen-in-venezuela-soon/269406/?fbclid=IwAR3Jl1Q6ue1Y3wViE43NtbMAanCA-IezRQq9VOSj0HGChKLuJgbyycQ0ru0#.Xw4UGjdvpUw.facebook.

(2) انظر https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/remarks-president-trump-briefing-southcom-enhanced-counternarcotics-operations/.

بل إن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن حتى عام 2017 تشـــير إلى "المطالبة المفرطة" الوهمية من جانب فنزويلا. إنما اختُلقت هذه الذريعة مع مجيء رئاســـة دونالد ترامب في إطار مخططات التدخل في بلادنا ســياســياً وعســكرياً. وقد ثبت ذلك في وثائق "حرية الملاحة" الصــادرة عن وزارة خارجية الولايات المتحدة[3]. ويجدر بالإشارة أن موقف فنزويلا فيما يتعلق بالمادة 24 من اتفاقية جنيف بشأن البحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة لعام 1958، لم يتغير؛ إنما الذي تغير هو الموقف العدواني الذي تتخذه الحكومة الحالية للولايات المتحدة الأمريكية. ولمزيد من الإيضـــاح، يرجى الاطلاع أدناه على الأحكام ذات الصـــلة من القانون الأساسي للمناطق المائية، الساري في جمهورية فنزويلا البوليفارية منذ عام 2014:

"المادة 9 – يبلغ عرض البحر الإقليمي المجاور لجميع الســـواحل القارية والجزرية لجمهورية فنزويلا البوليفارية 12 ميلا بحريا، ويقاس عادة من خط حد أدنى الجَزْر كما هو مبين على الخرائط ذات المقياس الكبير التي تنشــرها الســلطة التنفيذية الوطنية رســميا، أو من خطوط الأساس المحددة في هذا المرسوم الذي يعد قانونا أساسيا من حيث الرتبة والقيمة والقوة".

"المادة 43 – ولأغراض المراقبة البحرية وحماية مصـــالحها، تمتلك جمهورية فنزويلا البوليفارية منطقة متاخمة لبحرها الإقليمي تمتد على مسافة تصل إلى 24 ميلا بحريا من خط حد أدنى الجزر أو خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي".

والذريعة الثانية التي تســتخدمها حكومة الولايات المتحدة لنصــب المعدات العســكرية في المنطقة المتاخمة لبحرنا الإقليمي هي الحرب المزعومة على الاتجار بالمخدرات. ويجب أن نكرر التأكيد في هذا الصـدد أن فنزويلا تنفذ جميع العمليات اللازمة لمنع هذه الآفة ومكافحتها وفقا لتشـريعاتها الوطنية والتزاماتها الدولية، وهي لا تحتاج إلى الوجود الحربي لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ولم تطلب ذلك.

كذلك، فإن اســتخدام مدمرة ذات قذائف موجهة من ســلاح البحرية قادرة على الوصــول بالفعل إلى أهداف برية ومحمّلة بأنظمة دفاعية مضـادة للطائرات، ليس من قبيل عمليات الشرطة الموجهة ضد الجريمة المنظمة، مثل الاتجار بالمخدرات. وبهذا يتجلى الطابع الاحتيالي الذي تتســـم به دعاية حكومة الولايات المتحدة لتبرير تمركز الســفينة العسكرية الضــخمة قبالة الســواحل الفنزويلية. فالهدف الحقيقي هو الإصــرار على التهديد باستخدام القوة وإشعال فتيل حادث عسكري وتنسيق مخطط عدواني ضد بلدنا.

إن جمهورية فنزويلا البوليفارية عضوٌ مسؤول في الأمم المتحدة وهدفها الرئيسي هو صون السلام والأمن وتحقيق الرخاء لشـــعبها وبلدها. ومن غير المقبول أن تقوم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، في خضـــم جائحة عالمية مهلكة، مثل تلك الناجمة عن فيروس كورونا (كوفيد-19)، بانتهاك القانون الدولي والإخلال بالتزاماتها تجاه ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصـكوك الملزمة قانونا، عن طريق إعمال سـياسـة الإرهاب الاقتصـــادي ضـــد شـــعبنا، وأيضـــا عن طريق ما تقوم به الآن من تصـــعيد للعمليات ذات الطابع العسكري، لغرض وحيد هو إشعال فتيل نزاع مسلح.

ومنذ 23 آذار/مارس 2020، أعرب بلدنا علنا عن دعمه الكامل للنداء الذي وجهتموه، استنادا إلى الصـلاحيات المخولة إليكم بموجب ميثاق الأمم المتحدة وانطلاقا من روح السـعي إلى تحقيق صـون السـلام والأمن الدوليين، من أجل تحقيق وقف فوري للأعمال العدائية في جميع أنحاء العالم، ابتغاء تركيز الجهود

(3) انظر https://policy.defense.gov/OUSDP-Offices/FON/.

الجماعية للمجتمع الدولي على مكافحة مرض كوفيد-19. ولهذا السبب، نطلب منكم بكل احترام أن تستخدموا مساعيكم الحميدة لتجنب التصعيد الحربي الحالي من جانب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وأن تدعوا إلى الوقف الفوري للتهديدات باستخدام القوة ضد فنزويلا.

وأرجو منكم أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 34 من جدول الأعمال.

(توقيع) صامويل **مونكادا**
السفير والممثل الدائم
لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة